حديث اليوم

الأزهر ومدرسة القضاء

تحدثنا إلى القراء بما علمنا من أمر هذا المشروع الخفى الذي يعد لإصلاح الأزهر ومدرسة القضاء ، أو لتوسيع نطاق الأزهر وتضييق مدرسة القضاء . تحدثنا إلى القراء بما نعلم من هذا المشروع ورغبنا إلى الحكومة فى أمرين لا نزال نرغب اليها فيهما ملحين . الاول الا تتجاوز اعداد هذا المشروع إلى تنفيذه حتى ينعقد البرلمان وينظر فيه فيقره أو يأباه . الثاني أن تصدر الحكومة للناس بيانا تظهر فيه جلية لهذا الأمر ليطمئن الأزهريون والقضائيون ومن يحرص على مصلحة الأزهريين والقضائيين . رغبنا إلى الحكومة في هذين الأمرين ، وما زلنا أرغب اليها فيهما ملحين . ولكن الحكومة عرضت ويظهر انها تريد أن تعرض عن رغبتنا هذه فلا تؤجل تنفيذ المشروع ولا تتحدث إلى الناس فيه ، وانما تريد أن تفاجئهم به مفاجأة تضعهم أمام الأمر الواقع . وكأن الحكومة كانت تريد أن يظل أمر هذا المشروع مكتوماً حتى تكون المفاجأة به . ولكن ليس من اليسير كتمان مثل هذه الأمور ، فما أسرع ما احس الناس أن شيئا يجرى وراء ستار ، وما اسرع ما تحسس الناس من هذا الشيء فاهتدوا إلى بعضه ونال منهم الخوف والاشفاق . نال منهم الخوف والاشفاق لان اصلاح الأزهر والغاء مدرسة القضاء أو تضييقها ليس بالشيء اليسير الذي تستطيع الناس أن يصبروا عليه أو ينظروا اليه كما ينظرون إلى نقل أو ترقية أو تعيين أو لون من ألوان هذا العبث الكثير فى هذه الأيام . وانما اصلاح الأزهر والغاء مدرسة القضاء أو تضييقها شيء ذو بال يمس اكبر معهد للعلوم الاسلامية فى الدنيا ، ويمس مدرسة دلت التجربة على انها لم تخل من نفع كثير ، ويمس نظاما من نظم الدولة له اتصال بالحياة الدينية وبالحياة المدنية على اختلاف فروعها وهو نظام القضاء الشرعي . وكل هذه أشياء لها خطرها ومكانتها من نفوس الناس . فمن حق الناس أن يعرفوا ماذا يراد بها من حق الناس - وقد رد الدستور اليهم أمرهم - أن يقولوا كلمتهم فيما يمس الأزهر الشريف ومدرسة القضاء الشرعى والمحاكم الشرعية . ذلك حق للناس فلهم أن يشفقوا ولهم أن يطالبوا الحكومة بالبيان أولا وبانتظار البرلمان ثانيا . والحق انا لا نفهم تكتم الحكومة ولا تعجلها في هذا الأمر . فليس إصلاح الأزهر ومدرسة القضاء سراً من أسرار السياسة الدولية العليا يجب أن تضن به الحكومة وتحوطه بما تحاط به الاسرار . وانما هو أمر عادى بل قل انه أمر من يمس التعليم وأمور التعليم تنتهى إلى الخير كلما كثر حولها البحث واشتد فيها جدال الآراء . وليس هناك معنى لتعجل الحكومة فقد احتملت مصر الأزهر الشريف ومدرسة القضاء كما هما إلى الآن وتستطيع أن تحتملهما كما هما أشهراً حتى يتم اجتماع البرلمان . فليس فى الاناه خطر على مرافق الدولة أو مصالح الناس . وانما هذا تعجل مدعاة إلى سوء الظن . فان يكن هذا المشروع خيراً فلم لا ينتظر البرلمان لتنفيذه؟ أن يكن هذا المشروع شراً فلم لا يشفق الناس عن تنفيذه دون مشورة البرلمان ؟

يقال أن الحكومة تريد أن تضيف إلى الأزهر الشريف أقساما للتخصيص في أنواع العلوم المختلفة يدخلها الطلبة أو العلماء متى نالوا شهادة العالمية بعد أن يمضوا اثنى عشر عاما في الأزهر ويمكثون فيها

ثلاث سنين ينالون بعدها شهادة عليا تثبت اختصاصهم وتفوقهم فيما درسوا عن علم . ويقال ان مدرسة القضاء ستكون أحد هذه الاقسام ولكن تستغرق أربع سنين لا ثلاثا . ثم يقال أن هناك رأيا في اللجنة التي تعد هذا المشروع يقضى بأن يختار طلاب هذه المدرسة من حملة الشهادة الثانوية في الأزهر على أن يدرسوا فى المدرسة أربع سنين ينالون بعدها شهادة العالمية ثم يتخصصون أربع سنين أخرى ليكونوا قضاة . ويقال مع هذا ان قسم الاختصاص القضائي لن يغلق أبواب القضاء على الأزهريين الذين يخرجون من الاقسام الاخرى كما أن مدرسة القضاء الموجودة الآن لا تغلق أبواب القضاء على الازهريين الذين لم يدخلوها . وإذن فلسنا نستطيع أن نفهم معنى الاصلاح ولا انشاء قسم للاختصاص في القضاء . ويقال ان في اللجنة خلافا حول كتاب المحاكم الشرعية يرى قوم أن يؤخذوا من العلماء الذين لم يتخصصوا للقضاء ولكنهم درسوا في مدرسة القضاء الشرعى على نظامها الجديد . ويرى قوم آخرون ان يؤخذوا من حملة البكالوريا على ان يمروا بمدرسة القضاء حيناً طويلا أو قصيراً .

كل هذا يقال . وكل هذا حق أو أكثره حق . ولكن أكل هذا حسن؟ أكل هذا سي؟ هذا شيء لا نستطيع أن نقوله فى كلمة قصيرة كهذه ولا نستطيع ان نستنبطه من معلومات قليلة غامضة مشكوك فيها واذن فمن الخير أن تصدر الحكومة بيانا وان تنشر هذا المشروع . ومن الخير بوجه خاص الا تتعجل الحكومة فى تنفيذ هذا المشروع قبل أن تأخذ فيه رأى البرلمان . ولسنا نشك فى أن الأزهر فى حاجة شديدة إلى الإصلاح وكذلك مدرسة القضاء . وأى شيء فى مصر لا يحتاج إلى إصلاح؟ ولكنا لا نشك في أن أمر مصر قد رد اليها وان رأى البرلمان فى اصلاح النظم المصرية على اختلافها أدنى إلى الصواب وأحق أن يتبع من رأى حكومة فردية ولاسيما وقد كثرت الإشاعات وساءت الظنون .. فمن الناس من يرى فى هذا المشروع حركة سياسية يراد بها ارضاء قوم على حساب قوم آخرين ... وقد نتمنى ألا يكون هذا حقا . ولكنا نعلم أن هناك سبيلا واحدة لإثبات أن هذا باطل وانه اشاعات لا قيمة لها . وهذه السبيل هى ألا تنفذ الحكومة هذا المشروع حتى ينعقد البرلمان ويقول كلمة فيه .

طه حسين

السياسة، ٢٠ يولية ١٩٢٣ .